الثورة الثلاثاء 14 صفر 1432هـ الموافق 18 يناير 2011م العدد (16869)

ملاحظات لا بد منها

يحيى محمد الكستبان

توعية السائقين بأهمية إفساح المجال لسيارات الإسعاف وسيارات الشرطة عندما تضطر لإسعاف حالة مرضية أو لإنقاذ حالة نداء مستعجل أمر مهم جدا، وذلك عند استخدامها لصفارة الإنذار لتصل في أقرب وقت ممكن بدلا من تجاهل تلك الصفارات..

في نفس الوقت نجد هناك سائقين لسيارات إسعاف وشرطة يستخدمون هون الإسعاف دون مبرر سوى لاستغلال ذلك الهون لإفساح الطريق لهم، ولو لم تتطلب الحاجة ذلك.

تتواجد العشرات من محلات تعبئة مياه الكوثر داخل أمانة العاصمة لكن يظل التساؤل: هل هناك رقابة على تلك المحلات من قبل الجهات الصحية والخدمية في بلادنا حماية من الغش وتعبئة مياه الحنفيات بدلا من المياه المكررة.

يقوم الكثير من سائقي الدراجات باختراق الموانع الاسمنتية لتقاطعات الشوارع، مستغلين وجود فتحات صغيرة بين الموانع الاسمنتية حيث يفاجئون سائقي السيارات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ما لا يحمد عقباه، الإدارة العامة لخدمات الطرق نتمنى منهم إقفال تلك الثغرات.

الرقابة على المدارس الخاصة شبه منعدمة، لذا نلمس التزام البعض من إدارات تلك المدارس بتوجيهات وزارة التربية والتعليم وكذا حرصها على مصلحة طلابها، بينما نلمس عدم تجاوب البعض الآخر من قيادات المدارس الخاصة بتعليمات الوزارة وعدم الاهتمام بالدوام الرسمي وكذا متابعة الطلاب لغياب أو خروج من المدرسة بدون إذن أو تأخر عن حضور المدرسة في الوقت المحدد، وزارة التربية والتعليم نأمل تفعيل الرقابة على المدارس الخاصة.

يلاحظ على بعض الشباب إقبالهم على محلات التمبل، وهنا نتساءل هل هناك أضرار صحية من تخزين التمبل في الفم على صحة متعاطيها، وهل هناك رقابة على تلك المحلات وما تقدمه ضمن تلك الأصناف؟.

تشجير المساحات الترابية أمر مهم لإظهار عاصمة الجمهورية اليمنية بالمظهر اللائق والمشرف، ودوار جسر عمران يحتاج إلى تشجير بدلا من بقاء المساحة الترابية معرضة للهواء وتناثرها على الأرصفة.

خط الحصبة المطار والعكس يمر منه كبار ضيوف اليمن وقد أصبح هذا الخط لا يطاق بسبب وعورة الطريق وتكسر الاسفلت، أين رقابة الطرق؟.

مالكو الهواتف المحمولة ذات النغمات الموسيقية الصاخبة أنصحهم بترك هواتفهم في منازلهم عندما يذهبون للمساجد بدلا من إزعاج عباد الله في بيوت الله بتلك النغمات المخجلة، نأمل ذلك.

الساعة التي تعلو النصب التذكاري بجولة الحصبة لماذا لا يتم إصلاحها بدلا من تركها معطلة، مع تمنياتنا للإخوة في قطاع النظافة القيام بتوجيه العاملين بتنظيف ذلك المكان الذي أصبح مزريا ومشوها لأهم مكان يمر منه ضيوف اليمن.

نسمع بين وقت وآخر إصابة الكثير من المواطنين بجلطات الدماغ المفاجئة، نأمل من الله الشفاء العاجل لهم، لكن نتمنى من جهات البحوث الطبية اليمنية أن تتلمس ما أسباب تلك الجلطات، هل تأتي من خلال ما نأكله من مواد غذائية تزرع محليا وتم رش مواد كيميائية خطيرة عليها بغرض إنضاجها بأقرب وقت، أو من خلال الأدوية المهربة والمزورة التي تمتلئ بها الكثير من مخازن الأدوية في مختلف محافظات ومدن الجمهورية أم ماذا، ننتظر تلك البحوث بأحر من الجمر.

غياب رقابة الوالدين وعدم متابعتهم لأبنائهم وأين يتواجدون ومن هم رفاقهم واستمرار البعض منهم خارج المنزل حتى ساعات الفجر الأولى، هذه نتائج أولية لأسباب انحراف الكثير من أبنائنا فلذات أكبادنا وتدني أخلاقياتهم بسبب رفقاء السوء وغياب رقابة الأب والأم.

رفد الشرطة القضائية المعنية بتنفيذ أحكام القضاء بقوة خاصة من قوات الأمن والجيش تساندها في تنفيذ أحكام القضاء ضد أولئك الذين يرفضون تنفيذ تلك الأحكام من الخارجين على النظام والقانون مثيري الفتن في أوساط المجتمع اليمني، وهذه الخطوة ستعيد ثقة المواطنين بالقضاء وأحكامه، فليس من المعقول بعد سنوات من التقاضي في المحاكم والاستئناف لا يتم تنفيذ تلك الأحكام بسبب رفض المنفذ ضدهم تلك الأحكام، نأمل أن يجد هذا المقترح طريقه إلى المختصين في القضاء.

يلاحظ على البعض من المواطنين عندما يغادرون أحد منافذ اليمن الجوية أو البرية للعلاج أو طلب الرزق يلاحظ عدم اهتمامهم بمظهرهم الشخصي ونظافة ملبسهم وهذا قد يعرضهم للنصب من قبل المحترفين في تلك البلدان، نأمل من الجهات التي يمرون عليها لاستخراج وثائق السفر وتذاكر الطيران مرورا بميناء المغادرة أن يقوموا بتوعيتهم بأن يكونوا خير سفراء لأنفسهم ولبلدهم محافظين على مظهرهم متقيدين بأنظمة تلك البلدان التي سيقومون بزيارتها، والله من وراء القصد.

E-mail: al.kostoban@contralbank.gov.ye

تداعيات الخارطة القومية ونظرية (المؤامرة)!!

طه العامري

كأن ثمّة قوى (شيطانية) تحرك الأحداث وتتحكم بدراميتها، انفجرت الأوضاع على الخارطة القومية العربية بطريقة مؤسفة تنمّ عن أن ثمّة قوى (خفية) لا تحبذ استقرار المنطقة أو تركها تركن للهدوء والسكينة حتى مع قدر من الانكسار المذل وكثير من الحاجة التي طالت الهموم المعيشية والحياتية في أبسط مقوماتها..

وما يحدث في بعض أقطار المغرب العربي يؤكد أن نظرية (المؤامرة) ليست حالة وهمية ولا هي ابتكار عربي هدفها تحميل المسئولية لقوى مجهولة بغرض التنصل من تبعاتها، لكني ومع متابعتي لواقع الحال العربي قومياً وقطرياً أجد نفسي أكثر إيماناً بحقيقة (المؤامرة) التي تخيم بظلالها على سماء الوطن العربي والتي تزامنت فيها تداعيات تونس والجزائر ومصر واليمن. ناهيكم عما يجري في الصومال والعراق ولبنان مع ظاهرتين من شأنهما أن يغيرا معالم الخارطة العربية وهما استفتاء (جنوب السودان) والذي تشير كل المعطيات إلى (الانفصال) والآخر وهو الذي تهيأت له كل هذه الأسباب وهو حركة (التهويد) النشطة التي تقوم بها حكومة الكيان (الصهيوني) في الأرض العربية المحتلة حيث تواصل هناك العصابات (الصهيونية) هدم المنشآت وتجريف الأراضي ومصادرتها وقتل وتشريد وحصار واعتقال وبصورة يومية وحركة ديناميكية وكأن التأخير قد يفوّت الفرصة أمام هذه العصابة الإجرامية التي تحظى بغطاء سياسي وقانوني من قِبل محاور دولية لكنها حين أخفقت في إقناع هذه العصابة الصهيونية في الجلوس على طاولة المفاوضات منحتها الغطاء الكافي الذي يمكنها من فرض خيارات الأمر الواقع على الأرض بغرض تغيير معالم الخارطة الجغرافية وهي محاولة قد لا تجدي في الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية لكن في المحصلة هناك «مؤامرة» تُحاك ضد الأمة وتعمل على تركيع هذه الأمة وتجريدها من كل مقومات الديمومة والمقاومة وإن بحدودها الدنيا، وهذا ما يتضح من خلال راهن الحال العربي قومياً وقطرياً والذي تكاد فيه الأقطار العربية تغرق في متاهات (لعبة داخلية) عنوانها الظروف الحياتية القاسية للعامة لكن ثمارها سوف تقطفها محاور بذاتها ما انفكت تترصد وتترقب ما يعتمل على الخارطة العربية قومياً وقطرياً وتحرك أناملها عبر ومن خلال بؤر (محلية) بذاتها تارة باسم (الحقوق والحريات وتقرير المصير) وأخرى باسم (البطالة والتنمية والظروف المعيشية) مع أن كل هذه العوامل لا تستدعي من العقلاء أن ينجرفوا لتمزيق وحدتهم الوطنية ونسيجهم الاجتماعي وتدمير بنيتهم التحتية والتضحية بمكاسب وطنية قائمة ومنجزة في سبيل مكاسب لا تزال في علم الغيب!!

إن ما يجري لليمن وتونس والجزائر ومصر ولبنان، وما يجري في السودان والصومال وبقية الأقطار العربية وإن اختلفت دوافعه وأسبابه وتعددت مبرراته من قطر إلى آخر فإن المحصلة يمكن أن نقرأها وبوضوح وهي أن كل هذه التداعيات والأحداث تصب في خدمة (العدو الصهيوني) وهو العدو الرئيسي والاستراتيجي للأمة العربية ولوجودها الحضاري والتاريخي وبمعزل عن الاتجاهات الجديدة التي يحاول البعض أن نعتمدها باعتبارها (العدو البديل للأمة) فإن الحقيقة يجب أن لا تغيب عنا تحت أي تأثير أو ظواهر وإن كانت حاملة قدراً من الموضوعية، لكنها في الأخير لا يجب أن لا تنسينا حقيقة (عدونا الأساسي) ولا تلهينا عنه من خلال افتعال أوضاع داخلية وإقليمية بهدف أن تجبرنا على التغاضي عن عدونا الأول وهو صانع أزماتنا وسبب كل مصائبنا وإن دفع (التحضر) بعضنا إلى تجاوز حقيقة هذا العدو ومن ثم راح يوجهنا باتجاه أعداء مصطنعين.. أعداء قد نختلف معهم ونتباين في مواقفنا لكنهم أبداً ليسوا هم (أعداءنا الرئيسيين) فالعدو الرئيسي والأساسي والأول لأمتنا هو الكيان (الصهيوني) وهو أيضاً (العدو الأخير) هذا العدو الذي منحته الرعاية المحورية الكثير من الدلال الزائد لدرجة أن هذه المحاور ذاتها غدت عاجزة عن السيطرة على هذا العدو ولذلك راح وأمام كل العالم يعبث ويعربد ويسعى لفرض حقائق تاريخية وجغرافية وإن عن طريق التلفيق والتزوير والتضليل فيما بقية العرب وجدوا أنفسهم غارقين في مربعات الفوضى الداخلية ولكل منهم وجدوا قصة وحكاية وفتنة وحدثاً، وهكذا وتزامناً مع عملية تقسيم (السودان) وتهويد القدس وهدم معالمه وربما الاستعداد لحرب جديدة ضد أهلنا في (غزة) ومع سقوط كل أقنعة (السلام) المزعوم ونهاية (المفاوضات) مع سقوط جدران أقدم دار عربية في القدس تحت جنازير الجرّافات الصهيونية، وعلى مرأى ومسمع من كل العالم بما في ذلك المحاور الدولية الراعية والضامنة لعملية السلام والمفاوضات، غير أن هذه المحاور أعلنت مؤخراً فشلها في تطويع الرغبات الصهيونية وعادت لتحمل الطرف الأضعف مسئولية الفشل، وحتى لا تصدح من هنا أو هناك أصوات عربية وإن بدافع الدهشة والاحتجاج أو حتى العتاب المعبر عن الحرص، فإن كل هذا قد تم تجنبه من خلال الزجّ بمحاور الفعل العربي في مربعات الفوضى الداخلية وهاهي كبرى المحاور العربية تجد نفسها في مواجهة استحقاقات داخلية هي الأسوأ والأخطر (الفتنة الطائفية) لدرجة أن (الفاتيكان) بكل مكانتها تورطت في اللعبة فيما اليمن يواجه سلسلة من المؤامرة الداخلية والخارجية، بذات الوقت الذي عادت فيه دمشق والرياض إلى مربع الوضع اللبناني، فيما من كان هناك ويحسب نفسه بعيداً عن تداعيات الاستحقاق المباشر للقضية الفلسطينية وتبعاتها وأقصد هنا دول المغرب العربي، هانحن نشاهد هذه الأقطار في مشهد اجتماعي ما كنا نحبذه ولكنها (المؤامرة) التي لم تعد (نظرية) بل أفعال نعايشها في واقعنا العربي قومياً وقطرياً ويؤسفنا أن نقول أن هذه (المؤامرة) تقوم وترتكز على قواعد محلية عربية وبأدوات عربية بعد أن تشبّعت هذه الأدوات بمفاهيم وقيم مغلوطة عن (الحرية والديمقراطية والتحضر) بل إن هذه الأدوات تعمل بدافع الإفلاس والغيرة كون أمتنا سبق لها وجرّبت هؤلاء الذين يحملون اليوم لواء (التغيير) الفضفاض في المنطقة ويتحدثون عن (الديمقراطية) بلغة (أرسطو) لكنهم يمارسونها على طريقها (هولاكو) ولدى هؤلاء ديمقراطية قائمة على (الأنا) وحسب لكن الآخر مهما كان ومهما كانت نجاحاته فهو غير ديمقراطي.

ما أقوله هنا يجب أن لا يؤخذ بأنه دفاع عن (الأنظمة) العربية ولكن إن كان هناك رغبة في التغيير فيجب أن يأتي هذا التغيير بطرق حضارية راقية وبوسائل سلمية وبعيداً عن الفوضى وزعزعة استقرار المكونات المجتمعية العربية أو إشهار النوازع المندثرة مثل (الطائفية والعصبوية القبلية والمناطقية أو العصبية الحزبية) بل يجب أن طريق التغيير معبد بقيم المواطنة والترابط والتلاحم المجتمعي بعيداً عن ثقافة الحقد والكراهية والانتقاص من المكونات المجتمعية ونسيجها الحضاري ولا من خلال تسويق النعرات العصبية التي تخلصنا منها منذ بزغ فجر الإسلام وتشكّلت هويتنا الحضارية وتلاحمنا المجتمعي في مرحلة قدمنا بعدها للإنسانية أروع وأنقى الملاحم الحضارية الإنسانية وعرف العالم هويتنا ولا يزال يتغنى بها وإن وجدوا فينا من يتنكر لهويتنا آملاً في اكتساب تعاطف الآخر الحضاري الذي لن يتعاطف مع أمثاله مهما ابتذلوا وتنكّروا لتاريخهم وهويتهم لأن هذا الآخر لم يتقبّل أولاد وأحفاد أوائل من استوطن ديارهم من العرب والمسلمين والذين قدموا أرواحهم رخيصة من أجل تلك البلدان والمجتمعات، ولكن كل هذه التضحيات لم تشفع لأولاد وأحفاد أولئك الأوائل في العيش الكريم والاندماج داخل المكونات الاجتماعية لتلك البلدان التي ضحى آباؤهم في سبيلها ومن أجل الدفاع عن سيادتها.

لكل ما سلف أعود وأقول نعم نعيش مرحلة تطبيق (نظرية المؤامرة) وبشهادة تداعيات راهن الحال القومي والقطري.. فهل نفيق من سباتنا؟!

AMERITAHA@GMAIL.COM

مهمات وطنية عاجلة

عمر مكرم

ونحن ندلف عاماً جديداً.. ندرك أن هذا العام يحتاج إلى الكثير من العمل والجد والاجتهاد في سبيل تحقيق خطوات أخرى على طريق النهوض الاقتصادي والبناء المؤسسي

والاستفادة المثلى مما أنجز وتحقق على طريق بناء اليمن الجديد.. يمن الوحدة والديمقراطية..

نحتاج إلى الالتفاف الشعبي الواسع لنقول نعم للتعديلات الدستورية باعتبارها الوسيلة التي نصل من خلالها إلى تحقيق حكم محلي واسع الصلاحيات يسهم بإيجابية في تطوير ونمو الموارد المحلية من أجل إحداث تنمية محلية واسعة، وخلق فرص عمل متعددة وبناء شرطة محلية، ومنحنا فرصة التقييم الذاتي لعملنا ومدى نجاحه.. ومن أجل منح المرأة اليمنية فرصا أكبر للمشاركة الإيجابية المثمرة في إدارة شئون المجتمع.. وحتى لا يبقى نصف هذا المجتمع مشلول القوى.. معطلا.. غير قادر على تحريك عجلة النمو والتطور..

وفي سبيل فك الارتباط بين السلطات التشريعية والتنفيذية الذي أسهم وإلى حد كبير في تعطيل الكثير من الإجراءات القانونية التي كان يمكن لها أن تمضي بوتائر أعلى على طريق تحقيق الكثير من الخطوات العملية الإجرائية المتسارعة لخلق نمو اقتصادي واجتماعي أكبر يسهم في الدفع بالمجتمع نحو فضاءات أرحب من الخير والازدهار.

ونحتاج إلى إسهام المجتمع ككل متحد في سبيل إنجاز الاستحقاق الدستوري «الانتخابات النيابية» ذلك الفعل الديمقراطي الذي يسهم المجتمع من خلاله في توطيد نهجه الديمقراطي وخيارات توجهاته عبر صناديق الاقتراع الحر والمباشر لاختيار من يمثله في أعلى سلطة تشريعية في البلد.. وهو الاتجاه الذي يؤسس لحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختياره لمن يمثله في مجلس النواب.. وهي أيضاً الخطوة العملية الحقيقية لتأكيد اختيارات التعددية السياسية التي انتهجتها بلادنا كخيار سياسي ديمقراطي متعدد الرؤى لمختلف ألوان الطيف السياسي، وتأتي المشاركة الشعبية في تحقيق هذا الإنجاز كحق دستوري مشروع لا يستطيع أحد أن يمنعنا أو ينهانا عنه عملاً بقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم».

وتأتي بعد ذلك الحاجة ملحة لمزيد من الخطوات الإجرائية العملية على طريق تحقيق مزيد من النجاحات في الجانب الأمني ليس في جانب خلق حالة الاستقرار والأمن فقط ولكن على مختلف المستويات المادية والبشرية التي نستطيع من خلالها خلق الجاهزية الكاملة عند أفراد القوات المسلحة والأمن لحماية وطننا من محاولات الاختراق أولاً، وفي سبيل زرع الأمن والأمان والاستقرار بين أرجائه وحتى يكون رجال الأمن مساهمين نشطاء في مكافحة الفساد وضرب أوكار المفسدين..

وبتحقيق تلك الأولويات في أجندة العام الحالي نستطيع القول وبثقة عالية أن باقي المهمات في الجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية وحتى الإعلامية ستشهد تطوراً متسارعاً ونمواً متصاعداً.. وسيلمس المواطن البسيط في هذه البلاد أن كل شيء يمكن أن يكون في ظل يمن آمن.. مستقر.. يمضي على طريق إدارة عجلة البناء والتطور.. وينشد اللحاق بركب الدول المتقدمة.

احترام الوظيفة العامة

حاتم علي

في مضمار حياتنا كلها نعاني سوء التعامل من قبل الكثير ممن يجوبون الحياة ويسطرون شكلا جديدا من أشكالها.

فمن خلال التعامل غير الحسن يبرز سوء المعاملة من قبل عدد من الموظفين أو ممن توكل لهم مهام في سياق تعامل الناس.

والشاهد أن البعض يفتقد الضمير الحي الذي يتطلب تأكيده واقعا حاضرا يفصح عن شكل راق في التعامل، خذ مثلاً أحد الإخوة ذهب إلى إحدى الوزارات وقدم لها معاملته حتى إذا وصلت المخازن حسب قوله ورد المطلوب منه .. وقال له المشرفون الآن ما عليك سوى الانتظار .. عاد ليسأل عما آلت إليه المتابعة، فيرد عليه.. لقد فقدت معاملتك معك صورة لها .. قال لهم لا، هنالك أدرك القائمون أن الرجل ليس معه شيء يثبت تسليمهم المعاملة وفي النهاية قالوا له بعد شهور معانا لك حل .. قال ما هو، قالوا (صلح ورقة غيرها).

إن تعاملاً، كهذا لا يدل إلا على شيء واحد يتمثل في غياب الضمير عند البعض وتخليه عن المسؤولية الأخلاقية وعدم إدراك ماهية الحب لهذا الإنسان المفرط حزنا وألما نظرا لما يتخلل حياته من منغصات يكون أخوه هو صانع هذا الهم لديه لتتجذر لديه فرضية الحياة في عمق الآلام وفي ظروف مختلفة تقود في النهاية إلى أنه لا بد من مراجعة حقيقية للنفس كي تتجلى لها حقيقة أن على الجميع أن يعي أهمية ما يعمل وعليه أن يؤمن أن السلوك الخلاق والحسن شرط التعامل في إطار مجتمعه ووظيفته هذه هي مدخلات الحياة وفرضيتها على الجميع إدراك هذه الحقيقة ليلامس وقعها الحياة كلها.

وليتخلص المجتمع بعد ذلك ممن يسيئون إلى حياتنا بأعمالهم غير المقبولة.

إعلان